في ظل الأحداث الأخيرة التي شهدتها

هل عاد الصراع العلماني الديني إلى تركيا؟

منذ فترة قصيرة، وسط موجة متزايدة من العنصرية، أثار شاب قومي تركي غضب ملايين المسلمين الأتراك بشربه الكحول داخل مسجد،حيث نشر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، صورة لزجاجة مشروب أمام القبلة على تويتر وكتب: "أتاتورك العظيم". وطالبت السلطات بالتحقيق و مراجعة كاميرات المراقبة لمحاولة القبض عليه. وأثار تصرفه غضباً وإدانة على منصات التواصل الاجتماعي. واعتبر هذا الحادث مؤشراً خطيراً على الموجة المتصاعدة من الكراهية التي تستهدف الأتراك المتدينين. فالاعتداءات اللفظية أو الجسدية على النساء المحجبات، إلى جانب الدعوات لإعادة تركيا إلى تراثها العلماني الأول عندما كانت تعارض جميع أشكال الدين والتدين، في تزايد. وطُرحت تساؤلات حول هذا الوضع السائد الذي يهدد التماسك الإجتماعي، إلى جانب العداء للأجانب والاعتداء على اللاجئين والسياح. فكيف سيتعامل الرئيس رجب طيب أردوغان مع هذا التحدي في بداية ولايته الرئاسية الثالثة؟

الاعتداءات اللفظية أو الجسدية على النساء المحجبات،إلى جانب الدعوات لإعادة تركيا إلى تراثها العلماني الأول عندما كانت تعارض جميع أشكال الدين والتدين، في تزايد

مواقف عنصرية

في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، تعرضت امرأة محجبة تركية كانت تركب حافلة عامة في مقاطعة كوجايلي بإسطنبول لهجوم لفظي من امرأة عنصرية اعترضت على لباسها. فقالت العنصرية للمحجبة: "من أين أنتِ؟ لا يرتدي أحد هذه الملابس هنا في جمهورية تركيا. اذهبي إلى مكان آخر". أثارت إهانة المرأة العنصرية ردة فعل الركاب الآخرين في الحافلة، إذ قال أحدهم للمرأة المهينة: "هذه تركيا ونرتدي هنا ما نشاء. إن لم يعجبك ذلك فاذهبي إلى اليونان". وفي أعقاب الحادثة، أعلن سدار يافوز محافظ كوجايلي أن السلطات حددت هوية المرأة التي أهانت الأخرى بسبب ملابسها. كما ذكرت صحيفة أناتولي أن الشرطة اعتقلت المتهمة بعد بث فيديو الحادثة، وما زال التحقيق جارياً. ولم يكن هذا الحادث، الذي حظي باهتمام وسائل الإعلام التركية، حادثاً منفرداً. ففي اليوم السابق، ١٩ أغسطس تحديداً، وقف شاب في حافلة في حي بشيكتاش بإسطنبول لصالح امرأة محجبة تتعرض لهجوم لفظي من امرأة عنصرية. فقالت العنصرية للمحجبة: "اذهبي إلى السعودية واركبي الجمال"، فرد عليها الشاب التركي: "اذهبي أنتِ إلى اليونان واركبي القارب". ثم هاجمته المرأة ووصفته بالسيء الأخلاق ورمت هاتفه أرضاً.

وفي ٣١ أغسطس، وقع حادث مشابه عندما دافع شاب تركي في مترو إسطنبول عن امرأة محجبة بعد هجوم امرأة علمانية حاولت نزع حجابها. وفي ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، تداولت منصات التواصل فيديو يظهر امرأة تتشاجر مع امرأة محجبة، ثم تواجه امرأة محجبة أخرى مع ابنتها في الشارع وتحاول نزع حجابهما. وذكر موقع Haberler التركي أن الحادثة وقعت في منطقة أسنيورت بإسطنبول، واعتقلت الشرطة المعتدية وبدأ التحقيق في القضية.

موقف أردوغان

أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٥ سبتمبر عن ردة فعل حادة إزاء هذه الحوادث، مصنفاً مرتكبيها بالفاشيين ومتعهداً بتقديمهم للعدالة. وغرد بعد اجتماع مجلس الوزراء: "للأسف نشهد مزيداً من الوقاحة في وسائل النقل العامة ومحطات المترو والمتاجر والشوارع اتجاه مواطنينا. لكل فرد في تركيا، سواء كان مواطناً أو أجنبياً، الحق في العيش بسلام والتعبير عن معتقداته. يتعرض بعض الناس للمضايقات والعنف في تركيا لأنهم أجانب أو يتحدثون لغة مختلفة أو يرتدون الحجاب. لن نقبل أو نتسامح مطلقاً مع ذلك". وأكد أنهم "يحاولون تحويل كل ما يجب أن يوحدنا كالقيم والثقافة والفنون والرياضة إلى أدوات للفرقة. يبدو أنهم لم يتعلموا الدرس من الانتخابات الرئاسية. انتهى عهد الظالمين الذين اعتبروا هذا البلد ملكاً لهم وهذا الشعب عبيداً لهم".

استطاع حزب العدالة و التنمية اختراق الحصون العلمانية القديمة التي أقامها العسكريون. فأنهى القيود المفروضة على الحريات الدينية، لاسيما فيما يتعلق بقضية الحجاب وحق المحجبات في التعليم والتوظيف الحكومي

صراع تاريخي

على الرغم من اعتبار ٩٤٪ من الأتراك أنفسهم متدينين ومسلمين، إلا أن تركيا لديها تاريخ مؤلم في الحريات الدينية وفقاً لدراسة أجرتها جامعة مرمرة في ٢١ مارس ٢٠٢٣. ففي ٢٨ فبراير ١٩٩٧، وقع انقلاب ما يُعرف بانقلاب ٢٨ فبراير، الذي جاء كإجراء احترازي لحماية العلمانية. وفي ذلك الوقت أُزيح نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه والشخصية الإسلامية البارزة، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بقيادة تانسو جيلر. ومن الإجراءات التي اتُخذت حينها حظر الحجاب بشدة في الجامعات. كما أُغلقت مدارس حفظ القرآن ومنع الطرق الصوفية، وأُقيل الضباط ذوو المعتقدات الدينية. لكن بعد سنوات قليلة فقط، ظهرت حركة إصلاحية في ٢٠٠٢ بقيادة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، الذي عزز سيطرته على المجتمع التركي من خلال مزيجه المحافظ. وحكم البلاد لأكثر من عقدين. واستطاع الحزب اختراق الحصون العلمانية القديمة التي أقامها العسكريون. فأنهى القيود المفروضة على الحريات الدينية، لا سيما فيما يتعلق بقضية الحجاب وحق المحجبات في التعليم والتوظيف الحكومي.

كما مهّد الحزب الطريق أمام المسلمين لممارسة شعائرهم بحرية من خلال توسيع بناء المساجد وتعزيز دور مديرية الشؤون الدينية في مهمتها للدعوة والإرشاد الديني. كما عارض أي استهداف للمقدسات الإسلامية والنساء المحجبات. وقال عمر قيزيلجينار، الصحفي التركي، عن هذا الوضع: "ما نراه اليوم هو جزء من التاريخ المؤلم للجمهورية التركية، عندما كان ارتداء الحجاب بل والصلاة والصيام وأي جانب من جوانب الدين ممنوعاً. فقد اعتبروا المتدينين، ولا سيما النساء المحجبات، دنيئين وحرموهم من التعليم والعمل". وأضاف لصحيفة الاستقلال أن "تركيا اليوم تخطت تلك المرحلة بشكل كبير، ما أغضب العلمانيين ومن لديهم أيدولوجيات مناهضة للدين.

فهؤلاء يستغلون صراعهم مع الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية لإثارة الخلافات والصراعات على أساس الدين والهوية". وأكد الصحفي التركي أن "تركيا تواجه مؤامرات داخلية وخارجية تستهدف مجتمعها وتسعى لتعطيل مكتسبات السنوات الأخيرة". وبحسبه "يجب على الحكومة التعامل بجدية مع مثل هذا السلوك وإطلاق حملات توعية في المدارس والجامعات". ومن النقاط الإيجابية أن من يقفون في وجه العنصرية ضد المتدينين والنساء المحجبات هم مواطنون عاديون، وهو أمر لم يكن شائعاً في الماضي.

كيف استفادت بريطانيا من الإسلاموفوبيا لمنع دعم لفلسطين

بعد محاولة وزير الداخلية البريطاني تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفع علم المنطقة، استخدمت الحكومة الإسلاموفوبيا والعنصرية لإخماد الدعم لفلسطين. وفقاً لما ذكرته وكالة تقريب للأنباء، كتبت "شميم شودري"، الصحفية والكاتبة المقيمة في لندن، في تقرير حول دعم الشعب البريطاني لفلسطين: تمشي فتاة شابة ظاهرها عربية الأصل في شارع في لندن وعلم فلسطين معلّق على كتفيها. لها وجه بريء وهي تضحك مع أصدقائها لكن هذا المشهد لا يسعدني. بل أنا خائفة من أنها قد تُعتقل أو حتى تُسجن لإظهارها التعاطف مع شعب عانى لعشرات السنين. هذا هو الخطر الذي يهدد أي شخص في بريطانيا أو أوروبا يفكر بالتعبير عن تضامنه مع شعب فلسطين وغزة، الذين عاشوا لعقود في السجن الذي وصفته الأمم المتحدة بـ"السجن المفتوح" بعد قطع المياه والكهرباء والمؤن الغذائية، ثم قُتلوا بالقصف الإسرائيلي الشديد. تتضمن هذه القيود خطر الاعتقال لمجرد هتاف شعارات مؤيدة لفلسطين ورفع علم فلسطين، بحجة أن هذا قد يُعتبر نوعاً من المضايقة أو الترهيب ضد المجتمعات اليهودية البريطانية أو "الإشادة بالأعمال الإرهابية". حُظرت حالياً جميع المظاهرات المؤيدة لفلسطين في ألمانيا وفرنسا. وبالطبع يتجاهل الكثيرون القوانين وينزلون إلى الشوارع؛ لكن الشرطة الفرنسية تستهدفهم بالغاز المسيل للدموع ومدافع المياه، بينما تتعامل الشرطة الألمانية معهم بالقوة الجسدية. وهناك مخاوف من أن تحظر باقي الدول الأوروبية مثل بريطانيا قريباً كل هذه الاحتجاجات والتجمعات. وبالتأكيد لهذا القمع تداعيات قانونية، ويقول الناشطون إنهم سيتخذون الإجراءات اللازمة إذا مُنعوا من ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع. وتضيف الكاتبة المقيمة في لندن أنه حتى الآن لم يُعتد بتهديدات الوزير برافرمان، حيث شارك أكثر من ١٥٠ ألف شخص من السود والبيض

والمسلمين والهندوس واليهود وغيرهم في مظاهرة يوم السبت في لندن. ويعتقد كثيرون أن قيود الوزير تعكس تواطؤ الحكومة البريطانية مع إجراءات الكيان الصهيوني، لأنها تسمح بانتهاك القانون الدولي من خلال قصف لا هوادة فيه ووحشي لأكثر من مليوني شخص نصفهم من الأطفال تقريبًا. يدعم هذه الإجراءات أجزاء كبيرة من وسائل الإعلام الغربية التي استخدمت معاداة السامية في السنوات الأخيرة للهجوم على التضامن مع فلسطين.

وكان أسوأ مثال على الأكاذيب الإعلامية الغربية هو القصة الأخيرة الكاذبة عن حركة حماس بأنها قطعت رؤوس ٤٠ طفلاً حديثي الولادة في قرية كفار عزة . انتشرت هذه القصة غير المؤكدة على الصفحات الأولى للعديد من الصحف البريطانية بما في ذلك التلغراف والتايمز والسن والإندبندنت وغيرها. وانتشر الخبر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي ورددته قادة عالميون مثل جو بايدن رئيس الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تثبت هذه الادعاءات حتى الآن. وقد مكّن تواطؤ الحكومة البريطانية مع إجراءات النظام الصهيوني في غزة شخصيات ذات نفوذ من تحويل ما هو في جوهره قضية تتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان إلى قضية دينية، مما أثار الكراهية ضد المسلمين. وفي هذا الصدد، أفاد موقع Tell Mama أن إحصاءات شرطة العاصمة أظهرت زيادة بنسبة ٨٧٪ في حوادث معاداة المسلمين بين ٢٩ سبتمبر و١٢ أكتوبر مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. لقد كان تطبيع معاداة الإسلام والكراهية ضد الفلسطينيين في أوروبا منذ ٧ أكتوبر مذهلاً. إن فكرة أن كل من يدعم قضية فلسطين يدعم الإرهاب أيضًا مسيئة. وتضيف شميم شودري في الختام: إن النظام الصهيوني الذي يقتل الفلسطينيين ويستخدم الفوسفور الأبيض ضدهم ويقصف المستشفيات ويقتل الصحفيين والإغاثيين، يحظى بتشجيع كبير، ومن غير المرجح أن يساءل الكيان الصهيوني أو أي من القوى الغربية على جرائمها.

شارك أكثر من ١٥٠ ألف شخص من السود والبيض والمسلمين والهندوس واليهود وغيرهم في مظاهرة يوم السبت في لندن

أخبار قصيرة

حكومة كابل تنفي وصول المساعدات الأميركية إليها

أفادت إدارة التفتيش الخاصة الأمريكية لإعادة إعمار أفغانستان (سيجار) في تقرير سابق أن حكومة كابول تمتلك إمكانية الوصول بشكل غير مباشر إلى المساعدات الأمريكية المقدمة لقطاع التعليم.

وردًا على تقرير سيجار، قال بلال كريمي، نائب المتحدث باسم حكومة أفغانستان الانتقالية، إن نتائج هذا التقرير بعيدة عن الواقع ولا تحمل الحقيقة.

وأشار جون سبيكو، المفتش الخاص الأمريكي لإعادة إعمار أفغانستان، في تقريره المكون من ٣٧ صفحة، إلى أن عدد المسجلين في برامج الجامعات الخاصة الأفغانية انخفض بنسبة ٥٠٪ منذ تولي حركة طالبان الحكم.

نواز شريف: العالم يجب أن يواجه جرائم «إسرائيل» ضد الفلسطينيين

أعرب نواز شريف ، رئيس الوزراء الباكستاني السابق ، عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ، وأكد أننا لن نقبل بالتنازل عن حقوق الفلسطينيين ونطالب المجتمع الدولي بمنع جرائم النظام الاحتلال الإسرائيلي.

قال محمد نواز شريف، الذي عاد إلى باكستان بعد أربع سنوات من المنفى ، في خطاب ألقاه في تجمع كبير لأنصار حزبه في مدينة "لاهور" : نحن نصلي من أجل تخفيف معاناة وألم الشعب المظلوم الفلسطيني ونسأل الله تعالى أن ينهي مشاكل الفلسطينيين.

وأضاف: فلسطين تواجه احتلالًا غير شرعي من قبل إسرائيل منذ أكثر من سبعة عقود ، والقدس تتعرض للاقتحام والجرائم من قبل نظام مستبد وهذا لا يمكن أن يكون مقبولًا بالنسبة لنا.

وشدد زعيم حزب رابطة المسلمين نواز على أن الفلسطينيون يجب أن يحصلوا على حقهم المشروع في امتلاك دولة حرة ومستقلة ، لذلك لا يجب أن يُغتصَب هذا الحق منهم.

الصين... اجراءات لتعزيز التعافي الإقتصادي

أكد محافظ البنك المركزي الصيني ، بان جونغ شينغ ، في تقرير نشر مؤخرا ، أن الصين ستدعم الانتعاش الاقتصادي المستمر من خلال التركيز على زيادة الطلب الداخلي مع تجنب المخاطر المالية. وقال بان في التقرير الذي نشر على موقع البنك على الإنترنت إن البنك المركزي سيجعل سياسته أكثر "فعالية ودقة" مع توجيه المؤسسات المالية إلى خفض أسعار فائدة القروض الفعلية وتقليل التكاليف المالية للشركات. وأضاف بان أنه سيتم بذل جهود لتحفيز أسواق رأس المال وتعزيز ثقة المستثمرين ، وحدد التقرير أولويات السلطات على المدى القصير وتم تقديمه إلى البرلمان.